النووية ستزداد اهميتها بحيث تشكل ١٤٣٪ من اجمالي الطاقة المستهلكة في الولايات المتحدة عام ١٩٨٠ . وفي عام ١٩٨٥ ستشكل ٢٤٦٪(٢١). اما في الاتحاد السوفييتي فتنص الخطة الخمسية السوفييتية الحالية (١٩٧٠ — ١٩٧٥) على انشاء محطات نووية جديدة يتراوح مجموع طاقتها بين ٦ الى ٨ ملايين كيلوواط اي ما يعادل ٦٠٠٠ الى ٨٠٠٠ ميغاواط (لاحظ ان المحطة النووية الامريكية الموعودة لمصر طاقتها ٤٠٠ ميغاواط)(٢٢). ولكن رغم هذا كله ، ورغم ان الخطة الخمسية القادمة ستتضمن ولا شك توسعا كبيرا في انشاء محطات الطاقة النووية ، فانه من غير المتوقع ان تغدو الطاقة النووية مصدرا رئيسيا للوقود في الاتحاد السوفييتي او في اي من الدول الصناعية الكبرى الاخرى قبل اواخر الثمانينات . وهنالك مصدر اخر للطاقة في الاتحاد السوفييتي ستزداد اهميته في المستقبل وهو نفط السجيل الذي يبلغ انتاجه من جمهورية استونيا السوفييتية سنويا نحو ٣٤٥ مليون طن وهو في ازدياد(٢٣).

نخلص من كل ما تقدم الى ان الاتحاد السوفييتي غني جدا بشتى انواع الطاقة ، بل انه بصورة اجمالية أغنى بلدان الارض بمصادر الطاقة على وجه الاطلاق فهو لا يشكو شحا في النفط ولديه أعظم احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي والفحم الحجري ومصادر الطاقة الكهرمائية . بل ان ذخيرته من اليورانيوم وقود الطاقة النووية المتعاظمة الشأن لا تقل عن ذخيرة الولايات المتحدة الامريكية ، حتى ان هنري سيمونيه المسؤول عن سياسة الطاقة في لجنة السوق الاوروبية المشتركة قد حذر من ان دول السوق قد تضطر الى شراء الاورانيوم المقوى من الاتحاد السوفييتي في حال عدم تمكن الولايات المتحدة من تزويد السوق الاوروبية المشتركة باحتياجاتها منه(٢٤). ان سيبيريا ، هذه الارض البكر ، هي بالفعل بمثابة خزان ضخم لمصادر الطاقة يعد بالكثير وان ما تخبئه منها ما زال اكثر مما كشفت عنه . وقد عبرت عن هذا الواقع السوفييتي الغني بمصادر الطاقة « مجلة النفط » لسان حال الاحتكارات النفطية الاستعمارية فقالت حاسدة : « وعلى وجه العموم، يمكن القول ان الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية بمجموعها تتمتع بوضع جيد من حيث امدادات الطاقة . وان الاتحاد السوفييتي ، من بين الاقطار الصناعية الكبرى في العالم ، هو البلد الوحيد الذي ينتج من النفط والغاز والفحم اكثر مما يحتاج اليه للاستهلاك المحلي ، ولديه احتياطي كبير جدا ما زال ينتظر الاستكشاف والتطوير . أما هل يمكن للاتحاد السوفييتي ان يحافظ على وضعه الجيد هذا زمنا طويلا فذلك امر يتوقف الى حد كبير ، على القرارات السياسية التي تتخذ في المرحلة الراهنة »(٢٥).

وقبل أن ننتقل لتحليل جوهر العلاقات النفطية بين الاتحاد السوفييتي وأقطار الكوميكون من جهة وبين الاقطار العربية من جهة اخرى ، نجد أن من الضروري التوقف قليلا عند طبيعة العلاقات النفطية والاقتصادية المتنامية بين الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الرأسمالي الصناعية والدواعي الاقتصادية لهذه العلاقات وكذلك المدلولات السياسية التي تنطوي عليها .

الدواعي الاقتصادية والمضامين السياسية للاتفاقات التجارية بين الشركات الغربية والاتحاد السوفييتي

كثر الحديث في الآونة الاخيرة عن هذه العلاقات المتنامية وتضاربت الاراء في تعليل دواعيها الاقتصادية وفي تحليل مدلولاتها ونتائجها السياسية. وان أول ما يسترعي الانتباه في هذه العلاقات ان الجزء الاعظم منها يتعلق باستغلال مصادر الطاقة في سيبيريا ولا سيما النفط والغاز الطبيعي وكذلك تطوير الصناعات البتروكيميائية والكيميائية بوجه عام في الاتحاد السوفييتي . ولعل أهم الاتفاقات الاقتصادية التي تمت بصورة مبدئية ، حتى الان بين الاتحاد السوفييتي والمؤسسات الغربية هي الاتفاقية بين شركة أوكسيدنتال الامريكية وثلاث مؤسسات سوفييتية وفق عقود طويلة الأمد لتبادل السلع الكيميائية بما قيمته عشرين مليار دولار . وتنص صفقة الكيميائيات على ان تزود شركة أوكسيدنتال الاتحاد السوفييتي بالمعدات اللازمة لاقامة مجمع ضخم جدا للصناعات البتروكيميائية وكذلك تزويده بمليون طن سنويا من حامض الفوسفات المقوى لمدة عشرين عاما ، وان تستلم أوكسيدنتال بالمقابل الامونيا واليوريا بمعدل ١٫٥ مليون طن سنويا لكل منهما وكذلك مليون طن سنويا من البوتاس في السنة وايضا ١٫٥ مليون طن من